آلِيَّاتُ الْقِرَاءَةِ عِندَ النُّحَاةِ القُدَمَاءِ: بَيْنَ الِاسْتِقْرَاءِ وَالتَّعْمِيمِ (دِرَاسَةٌ نَقْدِيَّةٌ)

أ.د. ضياء حسين حميد	كلّيّة الإمام الكاظم (ع) للعلوم الإسلاميّة الجامعة
	shalecnjf4@alkadhum-col.edu.iq
م.م. شيرين خالد علي	كلّيّة الإمام الكاظم (ع) للعلوم الإسلاميّة الجامعة
	Shireen.kh.ali@aliraqia.edu.iq

ملخصٌ البحث:

تتلخّص فكرة البحث في كيفيّةِ توظيف النحويّ للنصوصِ في تقريرِ القاعدة النحويّة، فيسير البحث في مسارين:

- مسار النصّ
- مسار القراءة

ويقف عند إشكاليتين مهمّتين:

- إشكاليّة الاستقراء
- إشكاليّة التعميم

إذ يلجأ النحّاة إلى استقراء النصوص؛ لاستخراجِ القاعدة النحويّة، وتعميمها على مثيلاتها من التراكيبِ النحويّة، لكنّ بعضَ النحّاة عمل على تقريرِ قاعدة نحويّة خلاف الضوابط الّتي أقرّها علماؤنا الأوائل فيما يخصّ الاستقراء النحويّ؛ لاختلاف المتبنّيات الفكريّة الّتي يعتمدها النحويّ، فضلًا

عن اختلافِ البيئات الثقافيّة من حقبةٍ إلى أخرى، هذا ما أنتج تغايرًا كبيراً في آليّاتِ القراءة النحويّة.

الكلمات المفتاحيّة: (قواعد التوجيه، القراءة، النصّ، الاستقراء، التعميم).

Mechanisms of Reading Among Classical Grammarians: Between Induction and Generalization (A Critical Study)

Ms. Shireen Khalid Ali Prof. Dr. Diaa Hussein Hameed
Al-Imam Al-Kadhim University College for Islamic Sciences
Shireen.kh.ali@aliraqia.edu.iqshalecnjf4@alkadhum-col.edu.iq

Abstract:
This study explores how classical Arabic grammarians employed texts in formulating grammatical rules. The research proceeds along two main trajectories:
• the trajectory of the text, and
• the trajectory of reading.
It addresses two central issues:
• the issue of induction, and
• the issue of generalization.
Grammarians often resorted to inductive analysis of linguistic texts to derive grammatical rules, subsequently applying these rules to analogous syntactic structures. However, some grammarians formulated rules that deviated from the methodological principles established by early scholars regarding inductive reasoning. This divergence is attributed to differences in intellectual frameworks adopted by individual grammarians, in addition to the varying cultural contexts across historical periods. These factors led to significant variations in the mechanisms of grammatical reading.
Keywords: (Grammatical reasoning, reading, text, induction, generalization).

المقدّمة:

يشكِّلُ النصّ محورًا أساسيًّا تقوم عليه عمليّة التواصل بين الأفرادِ؛ لكونه مزيجًا من عدَّةِ عناصر تتمثّل من حيث بنيّة النصّ -عناصر النصّ الأوليّة- المتّصلة بالمعنى، وعناصر خارج النصّ تتمثّل في السياقِ، والاستعمالِ اللغويّ، والظروف المحيطة بالنصّ؛ ليخرج للقارئ بهيئتهِ النهائيَّة، فلا يمكن أنْ يُعدَّ الكلام الملفوظ نصًّا من دون إمراره بضوابطٍ كتابيّة، ويروم مصطلح النصّ في اللغةِ لعدَّةِ مفاهيم أعمّها: الرفعة، وبلوغ منتهى الشيء، إذ قيل: ((النصُّ: رفْعُكَ الشيء. نَصَّ الحديث يَنُصَّه نصًّا. وكلّ ما أُظْهِرَ، فقد نُصَّ))(ابن منظور، (نصص): 97/7)، و((أصل النصّ أقصى الشيء وغايتُه)) (ابن منظور، (نصص): 98/7)، وفي الاصطلاحِ: هو كلُّ تعبير لغويّ مكتوب يهدف إلى تحقيقِ تواصل مع المتلقّي، وإفهام لديه، وقد يكون النصّ كلمة أو جملة أو أكثر من جملةٍ متّصلة بعضها ببعضٍ (ينظر: ديبوغراند، ودريسلر: 9)، وقيل إنّ: ((كلمة النصّ تستخدم في علم اللغويات لتشير إلى أي فقرة مكتوبة أو منطوقة، مهما كان طولها شريطة أنْ تكون وحدة متكاملة، ويظهر واضحاً هذا التركيز على أنّ النصّ يتضمّن المكتوب والمنطوق على أنْ يكون وحدة متكاملة دون تحديد حجمه طولاً أو قصراً)) (أحمد عفيفيّ: 22).

بينما اُشْتَقّت القراءة من مادةِ (قَرَأ)، وردتْ في المعاجمِ من: ((قرأتُ الكتابَ قِراءةً وقُرآنًا)) (ابن منظور، (قرأ): 129/1)، و((تكرّر في الحديثِ ذكر القِراءة، والاقتراء، والقارئ، والقرآن، والأصل في هذه اللفظة الجمع، وكلُّ شيءٍ جمعتَه فقد قرأته، وسُمّي القرآن؛ لأنّه جمع القِصص، والأمر، والنهي، والوعد، والوعيد، والآيات، والسور بعضها إلى بعض)) (ابن منظور،

(قرأ): 129/1)، كما جاءت بمعنى: التتبّع، قرأ الكتاب- قراءة، أي: تتبّعَ (ينظر: مجمع اللغة العربيّة، (قرأ): 2/ 722)، وفي الاصطلاح: هي عملية فكّ رموز الأحرف المكتوبة واستنتاج المعاني بناءً عن عقليةِ القارئ في الفهمِ، والربط بين المكتوبِ وما يتمثّل له في العقل (ينظر: ديبوغراند، ودريسلر: 24-26، وستار شمس:

https://www.starshams.com/2022/06/blog-post-22.html)، وقيل إنّها: ((عمليات معرفيّة فرديّة حيث أنّها تقتضي أمورًا شتّى، مثل: فهم المفردات، والمقاطع، والتركيب النحويّ، وفهم الجمل، وتوجّهات الكاتب)) (السرطاويّ، ورواش، 2016: 31)، وتكون على جانبين: (ينظر: السرطاويّ، ورواش، 2016: 30، 31).

الجانب الأوّل: القراءة بوصفها عمليّة، والمقصود من العمليّةِ: هو التفاعل الحاصل بين القارئ والنصّ من فكِّ الرموز، وما تعنيه من معانٍ، وكيفيّة ارتباطها مع بعضها البعض في سياقٍ واحد، وعلاقة النصّ المقروء بما سبقه من النصوصِ، ومع ما يمتلكه القارئ من خلفيّةٍ معرفيّةٍ حول النصّ، وما يتوقّعه في نصوصٍ مشابهة لما يقرأ، وغيرها من تفصيلاتٍ أخرى.

والجانب الثاني: القراءة بوصفها نتاجًا أو منتجًا، أي: الاستيعاب والفهم الناتج عن القارئ، وهذا الجانب يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالجانبِ الأوّلِ، إذ يمهّد إلى دراستِهِ مؤشّرات لتفسيرِ الجانب الأوّل من القراءة.

فكلّ النصوص الّتي جاءتنا على مرِّ العصور، توارثوا قراءتها حقبة بعد حقبةٍ وعصراً بعد عصر أدّت لتكوين مواريث جديدة في الفهمِ واستيعاب المادة.

ويخضع النصّ لمجموعةٍ من قواعدٍ كلّيّة وأخرى جزئيّة هدفها الوصول إلى فائدةٍ عامّة لا خطأ أو لبس فيها، أي يعمل على ((تمييز العناصر اللفظيّة للعبارةِ، وتحديد صيغها، ووظائفها، والعلاقات التركيبّة بينها، بدلالةِ المقام والمقال)) (قباوة، 2002م: 315)، فقواعد تحليل النصّ سمّاها د. تمّام حسّان (بقواعدِ التوجيه)، إذ يقول: ((والمقصود بقواعدِ التوجيه تلك الضوابط المنهجيّة الّتي وضعها النحّاة ليلتزموا بها عند النظرِ في المادةِ اللغويّة سماعاً كانت أم استصحاباً أم قياساً الّتي تستعمل لاستنباطِ الحكم)) (حسّان، 2000م: 189، 190)؛ وجعلها على ثلاثةِ أنواع رئيسة: القواعد الاستدلاليّة الّتي تتعلّق باستدلالِ القواعد، والقواعد المعنويّة الّتي تتعلّق بالمعاني، والقواعد المبنويّة الّتي تتعلّق بقواعدِ تحليل النصّ، والتركيب (ينظر: حسّان، 2000م: 191)، ويضمُّ القواعد المبنويّة القواعد الجزئيّة أيضاً.

ولجأ النحويّون القدامى إلى اتّباعِ المنهج الاستقرائيّ في استخلاصِ المادة النحويّة، ((وهو منهج قويم يعتمد على تتبّعِ كلام العرب من منابعِهِ الأصيلة، وتسجيل القوانين النحويّة الّتي يخضع لها نظام العربيّة في تراكيبها المختلفة. وكان للجهدِ العظيم الّذي بذله العلماء، وهم يدوّنون اللغة ويجمعون نصوصها، أثرٌ كبير في تذليلِ سبل استقرائهم اللغة، ومن ثُمَّ تيسّر لهم استنباط أحكامها، وضبط قواعدها، واستخلاص أوضاع نظمها، وبيان العلاقة القائمة بين مفرداتها في تراكيبها المختلفة، وسِمات تلك المفردات، وأنواعها، وخصائص كلّ نوع منها، وما يطرأ عليها من تغييرٍ بسببِ المعاني المختلفة الّتي تعتروها في الكلام)) (سلمان، 1984م: 132).

وما هو متعارف عند وضعِ قاعدة نحويّة معيّنة بناءً عن الاستقراءِ، فلا بد من سماعِ الشاهد بكثرةٍ ليتحقّق شرط تعميم القاعدة، وأنْ لا يكتفي النحويّ

بشاهدٍ شعريّ أو نثريّ واحد، لكنّ بعض النحّاة اعتمد شاهدًا واحدًا في تقريرِ القاعدة النحويّة، وعدّه قاعدة أصيلة، أو رفض بناء قاعدة نحويّة مبنيّة على اختلافِ لهجات العرب، وهذا ممّا يدعو إلى مساءلةِ المنهج، ومدى صحّة الاعتماد على شاهدٍ منفردٍ، أو رفض قاعدة في تأسيسِ الأحكام النحويّة، وتعميمها، أو المبالغة في الاعتمادِ على لهجاتٍ محدّدة، نحو بني تميم أو هذيل، أو تجاهل التطوّر الزمنيّ للغةِ، وتهميش اللغة المتأخّرة؛ لأنّها دون الفصحى، ويمكن تقسيمها كالآتي:

المبحثُ الأوّلُ: تعميم قاعدة نحوية بناءً على شاهدٍ واحد

اعتمد النحويّون قديمًا على تعميمِ قاعدة مستدلّين في ذلك على شاهدٍ واحد، وينافي هذا الأمر أصول الدرس النحويّ، نحو: بناء قاعدة حذف حرف النداء مع اسمِ الإشارة، واسم الجنس المبني للنداء، والنكرة غير المقصودة، إذ تنصُّ القاعدة الأصليّة على أنّ جواز حذف حرف النداء اختصارًا، إذ كان المنادى الله (سبحانه وتعالى)، والمستغاث، نحو: يا لَزيد، والمتعجّب منه، نحو: يا لَلْماء، والمندوب، نحو: يا زيداه، وهذا مذهب البصريين الأوائل ومن تبعهم من العلماءِ أيضًا، وعدّوه شذوذًا أو ضرورة إذا حذف مع اسمِ الإشارة، أو اسم الجنس، أو النكرة غير المقصودة. (ينظر: السيوطيّ، 1992م: 3/ 43- 44).

بينما ذهبت طائفة أخرى من العلماءِ أمثال: ابن عصفور الإشبيليّ (ت 669هـ) وابن مالك (ت 672هـ) إلى جوازِ حذفه دون ذلك، يقول ابن عصفور: ((وقد يحذف من النكرةِ المقبل عليها في ضرورةٍ؛ نحو قوله من الرجزِ (ديوان العجّاج، 1995م: 19):

جاريَ، لا تستنكري عذيري.....

أو الشاذ من الكلامِ، نحو، قولهم: (افتَدِ مخنوقُ)، و(أطرق كِرَا)، و(ثوبيْ حجرُ)، ولا يحذف مع اسمِ الإشارة أصلاً؛ ولذلك لُحِّن المتنبّي في قولِهِ من الكاملِ (المتنبّي: 85، وفيه: انْثَنَيْتِ بدلاً من: انَصَرَفْتِ):

هـذِي بَـرَزْتِ لنـا فَهِجْـتِ رَسيسَـا ثُـمَّ انْصَـرَفْتِ وَمَـا شَـفَيْتُ نَسِيسَـا (ابـن عصفور: 244).

وقال ابن مالك: ((... ويقلُّ حذفه مع اسمِ الإشارة واسم الجنس المبني للنداءِ، ...، ومن شواهد الحذف مع اسم الإشارة قول ذي الرمّة (ديوان ذي الرمّة، 1995م: 220):

إذا هَمَلـتْ عينـي لهـا قـال صـاحبي بمِثْلِـكَ هـذا لوعـةٌ وغـرامُ

أراد بمثلك يا هذا، ... ومن شواهد الحذف مع اسمِ الجنس المبنيّ للنداءِ قول النبيّ (صلّى الله عليه وآله وسلّم): ((اشتدّي أزمةُ تنفرجي)) (العجلونيّ: 127/1)، وقوله (صلّى الله عليه وآله وسلّم) مترحّماً على موسى (عليه السلام): ((ثوبي حجرُ، ثوبي حجرُ)) (البخاريّ: 654)، أراد: يا أزمةُ، ويا حجرُ، وكلامه أفصح الكلام)) (ابن مالك، 1982م، 376/3، 378، وناظر الجيش، 1983م: 7/ 3526، 3527)، وورد في القرآنِ الكريم أيضاً حذف النداء مع اسمِ الإشارة في قولِهِ تعالى: (ثُمَّ أَنتُمْ هَؤُلاء تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقاً مِّنكُم مِّن دِيَارِهِمْ تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِم بِالإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَارَى تُفَادُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاء مَن يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنكُمْ إِلاَّ خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ) [البقرة: 85]، أي: يا هؤلاء (ينظر: ابن هشام: 14/4، وابن عقيل، 1982م: 2/ 234، 235).

عمل كلّ من ابن عصفور وابن مالك في بناءِ قاعدة جديدة وفق الشاذ أو الضرورة في الشعرِ الّذي منعه من سبقهم مَن النحّاةِ، ولكنّهم اختلفوا فيما بينهم، فابن عصفور لم يجوّز اسم الإشارة، بينما جوّز ابن مالك ذلك على القلّةِ في الاستعمالِ، فإنّ في هذا الطرح مساءلةً للقاعدةِ النحويّة الّتي وضعها النحاة منذ بداياتِ التنظير، ومن هنا، يظهر أنّ أصل القاعدة الّتي بناها الأوائل لا يخلو من إشكاليّةٍ في الأسسِ الّتي استُند إليها، فهم منعوا التوسّع بالقياسِ وفق ضوابطهم الخاصّة في حصرِ الاحتجاج بما يقارب مئتين وخمسين عاماً، واختلف الأمر في الاجيالِ اللاحقة من العلماءِ، فتوسّعوا في القياسِ، ومدّ عصر الاحتجاج، بل عمل بعضهم فيما بعد على بناءِ قواعد جديدة على وفقِ التراكيبِ الخاصّة الّتي تميزت بالندرةِ أو الشذوذ، وما إلى ذلك (ينظر: حميد، 2014م: 6)، لكنّ ما أوقعهم في موضعِ مساءلة القاعدة هو ورود الشاذ أو الضرورة على لسانِ العرب، فالبيت الشعريّ الّذي أورده العجّاج يعدُّ من عصرِ الاحتجاج؛ لكونه من علماءِ العصر الجاهليّ (ينظر: ديوان العجّاج، 1995م: 5)، والحجّة الأقوى هو ورود مثل هذا الحذف في القرانِ الكريم، فكيف يكون تركيبًا شاذاً واستُعمِل في القرآنِ الكريم!

فالمعيار الزمنيّ للاحتجاجِ يُجيز الأخذَ به وعدَّه تركيبًا أصيلاً، كغيرِهِ من نظائرِ الحذف، إذ تتعدّد الشواهد بين الشعرِ والنثر، وإنْ لمْ تكن كثيرة، غير أنّ ورود هذا التركيب في القرآنِ الكريم يمنحه مشروعيّة في الاستعمالِ والقبول، لا أنْ يُعدّ من قبيلِ الشذوذ أو الضرورة.

وذهبت جماعة من العلماءِ في تأويلِ النصّ القرآني على أنّ (هؤلاء) تنبيه وتوكيد لـ(أنتم)، ((وزعم أنّ (أنتم) وإنْ كانت كنايةَ أسماءِ جماع المخاطبين، فإنّما جاز أنْ يؤكّدوا بـ(هؤلاء)، و(هؤلاء) لا يؤكّد بها عن مخاطبين...)) (الطبريّ: 2/ 206).

وكذلك نحو: بناء قاعدة جواز التعجّب أو أفعل التفضيل من البياضِ والسوادِ، دون غيرهما من الألوانِ، وتنصّ قاعدة التعجّب أو أفعل التفضيل من الألوانِ أنّ يصاغ من فعلٍ ثلاثي غير مزيد ليس بلونٍ ولا عيب، تقول: ما أشدّ حمرتهُ، وما أحسن بياضه، وتقول على هذا: أشدّ بياضاً، وأشدّ حمرةً (ينظر: ابن يعيش: 91/5، وابن مالك: 1125/2، الحربيّ، 1432ه: 70، 71).

قال أبو البركات الأنباريّ (ت 577ه): ((ذهب الكوفيّون إلى أنّه يجوز أنْ يستعمل (ما أفعله) في التعجّبِ من البياضِ والسوادِ خاصّة من بين سائر الألوان، نحو أنْ تقول: (هذا الثوبُ ما أبيَضَه)، و(هذا الشعرُ ما أسوَدَهُ). وذهب البصريّون إلى أنّ ذلك لا يجوز فيهما كغيرهما من سائرِ الألوان. أمّا الكوفيّون فاحتجّوا بأنْ قالوا: إنّما جوّزنا ذلك للنقلِ، والقياسِ: أمّا النقلُ فقد قال الشاعر (الميدانيّ، 1983م: 78/1، وفيه: أمّا الملوكُ فأنتَ اليومَ ألأمُهُ مْلؤماً وأبيضُهُمْ سِربال طَبَاخ):

إذا الرجالُ شَتَوْا واشْتَدَّ أكلُهُمُ فأنتَ أبيضُهُمْ سِربالَ طبَّاخِ

وجه الاحتجاج أنّه قال: (أبيضُهُمْ)، وإذا جاز ذلك في (أفعلهم) جاز في (ما أفعله)، و(أفعل به)؛ لأنّهما بمنزلةٍ واحدةٍ في هذا الباب... وأمّا القياس، فقالوا: إنّما جوّزنا ذلك من السوادِ والبياضِ دون سائر الألوان؛ لأنّهما أصلا الألوانِ، ومنهما يتركّب سائرها من الحمرةِ، والصفرةِ، والخضرةِ، ... إلى غير ذلك، فإذا كانا هما الأصلين للألوانِ كلّها جاز أنْ يثبت لهما ما الا يثبت لسائرِ الألوان؛ إذ كانا أصلين لها ومتقدّمين عليها)) (ابن الأنباريّ، 1998م: 148-151).

ويرفض البصريون هذه الحجّة لسببين، منهم قال: منع صياغة أفعل التفضيل والتعجّب من الألوان؛ لأنّ الألوان من المعاني الّتي تشبه أنْ تكون

خلقة كاليدِّ والرجل، أي: ملازمة للإنسان، وبعضهم قال: أفعال الألوان ليست ثلاثيّة مجرّدة، وإنّما يأتي على صيغتين: أفعلّ، بالتشديدِ: كأبيضّ، وأسودّ، وعلى صيغة أفعالّ، بزيادةِ الألف بعد العينِ، وتشديد اللام: كأبياضّ، وأسوادّ. (ينظر: ابن الأنباريّ، 1998م، الهامش: 149/1).

وردّ ابن السرّاج لمن يدّعي جواز ذلك من العلماءِ: ((هذا معمول على فساد وليس البيت الشاذ، والكلام المحفوظ بأدنى إسناد حجّة على الأصلِ المجمع عليه في كلامٍ، ولا نحوٍ، ولا فقهٍ، وإنّما يركن إلى هذا ضعفةُ أهل النحو، ومن لا حجّة معه، وتأويل هذا أشبهه وما أشبهه في الإعرابِ كتأويلِ ضعفة أصحاب الحديث، وأتّباع القصاص في الفقه. فإنْ قال قائل فقد جاء في القرآنِ: ﴿وَمَن كَانَ فِي هَـٰذِهِ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾[الإسراء: ٧٢]. قيل له في هذا جوابان: أحدهما: أن يكون من عمى القلب، ... فعلى هذا تقول: ما أعماه، كما تقول: ما أحمقه. الوجه الآخر: أنْ يكون من عمى العين. فيكون قوله: (فهوَ في الآخرةِ أعمى) لا يراد به: أنّه أعمى من كذا وكذا، ولكنّه فيها أعمى كما كان في الدنيا أعمى، وهو في الآخرةِ أضل سبيلاً)) (ابن السرّاج، 1996م: 105/1).

على الرغم من استعمالِ هذا التركيب عند العربِ، إلّا أن استعماله ليس بالقدرِ الكافي للأخذِ به، وعُدّ شاذًا قياساً واستعمالاً (ينظر: ابن يعيش: 93/5)، فابن السرّاج يبيّن لنا من كلامِهِ أنّ التركيب لم يردْ بهذه الشاكلة في القرآنِ الكريم نحو ما جاء به علماء الكوفة، وما لم يكنْ في القرآنِ الكريم هو حجّة في التشكيكِ بالقاعدةِ النحويّة الموضوعة.

يُلاحظ ممّا سبق تقديمُ النصّ الشعريّ على نصّ القرآنِ الكريم، مع أنّ القرآن الكريم يمتلك سلطةً أعلى، فالقاعدة يجب أنْ تخضع له، لا العكس، بعدّه المنبع الأساس للنحوِ. وترى الباحثة أنّ الالتزام بالتراكيبِ القرآنيّة

وبناء النحو على أثرها، ثُمَّ اعتماد الشواهد النثريّة من بعده، كان أجدر وأقرب إلى وضوحِ المنهج، والحافظ على التراثِ من الوقوعِ في هذا التعقيد.

المبحثُ الثاني: المبالغة في الاعتمادِ على لهجاتِ قبائل محدّدة

اعتمد النحّاة في تقريرِ القاعدة النحويّة على مجموعةٍ من لهجاتٍ محدّدة لقبائلٍ معيّنة كانوا أكثر إيرادًا في الكتبِ النحويّة، هم: (قيس، وتميم، وأسد)، وفي المرتبةِ الثانيّة، هم: (هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين)، ولمْ يُؤخذْ النحّاة البصريين عن غيرهم قط (ينظر: السيوطيّ، 1982م: 47، وعبد الرحمن السيّد: 238)، ((فالعربيّة الفصيحة عندهم هي لغة البدو؛ فالعربيّ البدويّ هو الحكم الفصل في العربيّةِ الصحيحة، وهو لا يخطئ في التحدّثِ بها عندهم، ولا يطاوعه لسانه- إنْ أراد- على الخطأ)) (نقلًا عن: عبد التوّاب، 1999م: 77).

وقيل إنّ ((هذه نظرتهم إلى اللغةِ، وتلك طريقتهم في اعتمادها، سعي جاد وراء صحيحها، ونقد واع لأساليبها، واعتماد دقيق لخالصها وصافيها، وحرص بالغ على أنْ يكون من تؤخذ عنه اللغة أهلا للأخذ عنه)) (السيّد: 240).

ولكن في حقيقةِ الأمر لم تكنْ نظرتهم للغةِ مثاليّة نحو ما وصفوها عنهم، فما تداعيّات ذلك على الدرسِ النحويّ؟

داهم هذا الأسلوب أنْ يهملوا الكثير من اللهجاتِ كانت أيضاً في عصرِ الاحتجاج، كما هملوا الكثير من لغةِ الاستعمال اليوميّ، وارتكزوا على بقيّةِ القبائل المذكورة في التقعيدِ النحويّ، ولعلّ ذلك يعود لطبيعةِ جمع المادة الّتي قام بها الخليل، فمنهج الخليل المعجميّ يختلف عن المنهجِ النحويّ،

فعند جمعه المادة من الناطقين باللغةِ الصافيّة لأجلِ وضع مدوّنة لفظيّة - معجم العين- تعتمد على دلالةِ الألفاظ المفردة أو دلالاتها المتجدّدة داخل التركيب، فلم يكنْ هدفه وضع قوانين تحكم عمليّة الكلام من حيث الصواب والخطأ، أو الفصاحة وعدمها، أو الكثرة والقلةّ، وغيرها من الضوابطِ الّتي اعتمدها النحويون من بعدِهِ، هذا يعني أنّ هدف الخليل لم يكنْ التركيز المباشر بالأخذِ عن جميعِ القبائل، والإحاطة بكلِّ الألفاظ المستعملة في حياتهم اليوميّة، بل اعتمد على من جالسه واستمع منه اللغة الفصيحة من القبائلِ؛ لصناعةِ اللغة -الألفاظ- قدر الأمكان وفق تقليبات الكلمات، ومن خلالِ العمليّة الّتي اتّبعها يستطيع أنْ يستخرج منها المهمل، ويطرحه خارج الاستعمال (ينظر: الفراهيديّ: 1/ 3-7)، فعندما طبّق النحويون أسلوبه على الدرسِ النحويّ، خلق فجوة كبيرة، ذلك لأنّ الدرس النحويّ يرتكز على التراكيبِ، وهذه التراكيب لا يمكن تحديدها في بيئةٍ لغويّة محدّدة نحو ما ثبّتوها في القبائلِ، لأنّ ظروف إنتاج الكلام متجدّدة بشكلٍ مستمر، ولا ينطبق عليه جميع الضوابط النحويّة، فلجأوا إلى التأويلِ، والتعليل، وما إلى ذلك، كما أنّهم وضعوا القواعد بشكلٍ ذاتي خدمة للدرسِ النحويّ، لا أنْ يحكموا به كلام العربيّ، ورصد الأخطاء الناجمة في عمليّةِ الكلام، كما جعلوها مادة تخضع لمبدأِ المفاضلة فيما بينهم، قال سيبويه في موضعِ الإمالة، ((فأمّا ما كان آخِرهُ راءً فإنّ أهل الحجار وبني تميم فيه متّفقون، ويختار بنو تميم فيه لغة أهل الحجاز كما اتّفقوا في يَرَى، والحجازيّةُ هي اللغة الأولى القُدامى)) (سيبويه: 278/3، ينظر: حميد، 2022م: 143-151).

ولحلِّ هذه الإشكاليّة كان لا بدَّ من أنْ يأخذوا بالقبائلِ في عصرِ الاحتجاج، ولا يحكموا لفئةٍ معيّنة أنّ لغتها هي الأفصح، فلو كان كذلك

كان الأجدر بهم أنْ يأخذوا من جميع القبائل كقبائلِ (عجز بن هوازن)، وهم: (قبيلة سعد بن بكر، وقبيلة حُشَم بن بكر، وقبيلة نصر بن معاوية، وقبيلة ثقيف)، إذ قيل إنّ أفصحهم: بني سعد بن بكر، وذلك لقول النبّيّ (صلّى الله عليه وآله وسلّم): (أنا أفصح العرب بيد أنّي من قريش، وأنّي نشأتُ في بني سعد بن بكر) (ينظر: السيوطيّ، 1982: 210/1، 211، وعبد الرحمن السيّد: 238، 239)، أي: أنّ العرب استعملتها، وأخذت بها، بيد أنّ هذه القبائل هم أعلى فصاحةً من قيسٍ، وتميمٍ، وأسد (ينظر: حميد، 2022م: 143).

ولعلَّ الأمر الّذي دعاهم إلى تركِ قبيلة سعد بن بكر وهم أفصح القبائل كما أُشير آنفاً؛ لاختلاطهم بسعود جذام، وجذام من القبائلِ الّتي كانت مجاورة لأهلِ مصر، ولم يأخذْ النحّاة عنهم في الاستدلالِ النحويّ، ومن جهةٍ أخرى كانت هذه القبيلة قريبة من مكّة، ولغة أهل مكّة قد فسدت بعد وفاة رسول الله (صلّى الله عليه وآله وسلّم): لكثرةِ من خالطوهم من العجمِ، ومن تردّد إليهم من تجّارهم (ينظر: السيوطيّ، 2006م: 47، 48، والبلاديّ، 1983م: 217، والرافعيّ، 2013م: 296/1).

المبحثُ الثالثُ: تجاهل التطوّر الزمنيّ للغة

عمل النحّاة الأوائل على الاهتمامِ المبالغ باللغةِ المتأخّرة في الاستدلالِ النحويّ، فألزموا ((... أنفسهم بالقاعدةِ، ورسموا صورة للغةِ لا يحيدون عنها، وحملوا ما خالف ذلك المرسوم المتّفق عليه على الخطأِ واللحن، وكان من نتيجةِ ذلك، أنْ خسر التراث اللغويّ أساليب كثيرة هي من وحي اللغة، ...)) (بوقانون، 1996-1997م: 6)؛ لأنّهم لمْ يعنوا بالتطوّرِ التاريخيّ للغةِ، والعمل على وصفها وتحليلها، بل اعتنوا بتقنينِ اللغة،

وبمرورِ الزمن، تحوّل الأمر إلى سلطةٍ معياريّة جامدة تجاه أيّ تغيّر لغويّ، وظهر ما يُعرف بإشكاليّة: (تجاهل التطوّر الزمنيّ للغة)؛ لأنّها بنظرِ النحّاة دون الفصحى، ويعود ذلك لأمرين: انتقاء المكان، وانتقاء الزمان (ينظر: حسّان، 2000م: 89).

إنّ انتقاء المكان لعددٍ من القبائلِ وسط الجزيرة العربيّة بناه النحّاة على معيارِ الفصاحة، واعتمد النحّاة مفهوم اللغة النموذجيّة المتمثّلة بلغةِ البدو، فرسموا حدود الاحتجاج بقبائلِ الحجاز بالدرجةِ الأولى، ظنًّا أنّ ألسنتهم لمْ تُفسدْ بعد، وجعلوا لغتهم معيارًا للفصاحةِ اللغويّة، لكنّ هذا خطأ لا شكّ فيه، ودليل ذلك أنّ القرآن الكريم فيه كلماتٌ ذات أصل روميّ أو فارسيّ ما يدلُّ أنّ هذه الكلمات قد دخلت لغة العرب قبل الإسلام، ونزل القرآن الكريم بلسانهم (ينظر: حسّان أ، 2000م: 88، وحسّان ب، 2000م: 77)، وهذا يعني أنّ النحّاة قد حولوا اللغة إلى لغةٍ معياريّة تعتمد على أفصحِ القبائل، مقدّسين اللغة الّتي تكلّمت بها هذه القبائل، وعدّوا ما جاء بعد هذه اللغة موضع ريبة، لأنّ هدف النحّاة الأوائل ضبط قواعد العربيّة -تقنين اللغة-، فكان اهتمامهم بالقواعدِ الّتي تحكم الاستعمال اللغويّ؛ لذلك ضيّقوا دائرة الاحتجاج، ومنعوا الأخذ عن الحضريّين.

أمّا انتقاء الزمان واستنباط القواعد من شعرِ امرئ القيس وما بعده إلى ابن هرمة (ت 176هـ) في نهايةِ القرن الثاني للهجرةِ، فهو يمثّل عاملاً من عواملِ تجاهل التطوّر الزمنيّ؛ لأنّهم لمْ يفرّقوا بين شاعرٍ وشاعر، ولا بين قرنٍ سابق وآخر لاحق تقارب أربعة قرون، وخلال هذه الفترة شهدت اللغة تطوّراً في مفرداتها، وتراكيبها، ودلالاتها، وسياقها، فموضوعات المولّد، والدخيل، والأضداد، والمشترك اللفظيّ، والقلب، والنحت، وغيرها من القضايا الّتي تناولها النحّاة في مراحلٍ لاحقة، ليست إلّا تجلّيات للتطوّرِ

اللغويّ (ينظر: حسّان، 2000م: 101)، قال الدكتور مصطفى الرافعيّ في هذه الموضوعات: ((تلك هي طرق الوضع الّتي سلكوا منها إلى اللغةِ في كلِّ أطوارها، حتّى أصبحت من الاتّساعِ والنمو ما هي، ولكنَّ لهذا النمو أنواعًا تحدِّد في جملتها أجزاء هذه اللغة، وتصف تاريخ اتّساعهم فيها، وهي من هذه الجهة تعبّر تمامًا على الّذي تقدَّم وتفصيلًا له؛ وتلك هي: الإبدال، والقلب، والنحت، والترادف، والاشتراك، والتضادُّ، والمداخلة بالتعريبِ، والتوليد...)) (الرافعيّ، 2013م: 165/1).

بينما انصبّ اهتمام النحّاة في المراحلِ اللاحقة نحو التطوّر بعد أنْ تخلّصوا من القيودِ المعياريّة، أمثال: ابن جنّيّ، وابن فارس، وابن عقيل (ت 769هـ)، والسيوطيّ، وغيرهم الكثير، قال الدكتور إبراهيم أنيس: ((عقد القدماء من علماءِ العربيّة فصولًا مستفيضة في كتبهم لبحثِ عدّة مسائل من اللغةِ تدور حول ظاهرة واحدة، هي نمو اللغة في ألفاظها، وأساليبها، ووسائل هذا النمو، وهم في علاجهم لتلك المسائل لا يكادون يربطون بينها، ولا نكاد نلحظ في كلامهم أنّهم نظروا إلى كلِّ تلك المسائل على أنّها المنابع أو الروافد الّتي تمدُّ اللغة بكلِّ جديدٍ مستحدث من الكلماتِ أو الأساليب)) (أنيس، 1966م: 7)، وقال أيضاً الدكتور تمّام حسّان: ((والّذي لا شكّ فيه أنّ الإسلام أبطل بعض المسمّيات فأبطل معها أسماءها، ...، وأنّه حوّل الكثير من دلالاتِ الألفاظ عمّا كانت عليه وأوّل ما حوّل من ذلك معاني كلمات مثل (الإسلام)، و(الكفر)، و(النفاق) إلخ..، ولا شكّ أنّ الكثير من التراكيبِ الجاهليّة قد بطل استعماله، نحو: (عمّ صباحاً)، و(أبيت اللعن) إلخ، وأنّ صيغًا كانت تردُّ في الشعرِ الجاهليّ قد عدل عنها نحو (مهراقة)، وأنّ القرآن قد استعمل صيغًا لا نعلم أنّها وردت في شعرِ الجاهليين مثل: (كبار)، و(عجاب)، و(يخصمون)، و(يهدي) إلخ..، وهذه الأمثلة تشتير إلى

تغيّراتٍ من المرجّح أنْ النحّاة كانوا على علمٍ بها ولكنّهم لـمْ يروا الالتفات إليها أمرًا ضروريًّا)) (حسّان، 2000م: 102)، ممّا يدلُّ من كلامِ النقّاد على أنّ النحّاة الأوائل لمْ يلتفتوا لمفهومِ التطوّر اللغويّ بالقدرِ الكافي، إذ كانوا يرونه أمرًا غير ضروريّ، مقارنة باهتماماتهم القائمة آنذاك على تثبيتِ الحجج، والآراء الخاصّة حول ميدان الدرس النحويّ.

الخاتمة:

1- إعطاء أولويّة للنصِّ الشعريّ في وضعِ القواعد النحويّة، وتقديم تبريرات نحويّة فيما جاء مخالفًا للقاعدةِ من النصوصِ النثريّة: (القرآن الكريم، والحديث النبويّ، وكلام العرب)، بينما الأصل هو لزوم تقديم النصِّ النثريّ؛ لأنّه أكثر استعمالًا من النصّ الشعريّ ولغة الاستعمال اليوميّ.

2- ترك بعض القبائل الفصيحة أمثال قبيلة سعد بن بكر، ولعلّ تركهم هذه القبائل؛ لاختلاطهم بأقوامٍ أقلّ فصاحة.

3- لـمْ يلتفتْ النحّاة الأوائل صوب مفهوم التطوّر؛ لاهتمامهم بتقنينِ اللغة، فلمْ يروا الاهتمام بمثلِ هذه القضايا أمرًا ضروريًّا آنذاك.

قائمة المصادر، والمراجع:

- القرآن الكريم، رواية حفص بن عاصم.

1- الكتب المطبوعة:

- ابن السرّاج (ت 316هـ)، أبو بكر محمّد بن سهل النحويّ البغداديّ، الأصول في النحوِ، تحقيق: د. عبد الحسين الفتليّ، مؤسّسة الرسالة للطباعةِ والنشر والتوزيع، بيروت، ط3، 1996م.

- ابن مالك (ت 672هـ)، جمال الدين أبي عبد الله محمّد بن عبد الله الطائيّ الجيّانيّ، شرح الكافيّة الشافيّة، حقّقه، وقدّم له: د. عبد المنعم أحمد هريديّ، دار المأمون للتراث، ط1، 1982م.

- ابن منظور (ت 711هـ)، أبو الفضل جمال الدين محمّد بن مكرم الأفريقيّ المصريّ، لسان العرب، دار صادر، بيروت، (د.ط)، (د.ت).

- ابن يعيش (ت 643هـ)، الشيخ موفّق الدين يعيش ابن علي النحويّ، شرح المفصّل، إدارة الطباعة المنيرة، مصر، (د.ط)، (د.ت).

- الإشبيليّ (ت 669هـ)، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمّد بن علي ابن عصفور الحضرميّ، المقرّب ومعه مُثُل المقرّب، تحقيق، وتعليق، ودراسة: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمّد معوّض، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، ط1، 1998م.

- الأنباريّ (ت 577هـ)، أبو البركات، الإنصاف في مسائلِ الخلاف بين النحويين: البصريين، والكوفيين، تحقيق: جودة مبروك محمّد مبروك، (د.ن)، ط1، 2002م.

- الأندلسيّ (ت 745هـ)، أبو حيّان، التذييل والتكميل في شرحِ كتاب التسهيل، تحقيق: د. حسن هنداويّ، دار القلم، دمشق، (د.ط)، (د.ت).

- الأنصاريّ (ت 761هـ)، أبو محمّد عبد الله جمال الدين بن يوسف بم أحمد بن عبد الله بن هشام المصريّ، أوضح المسالك إلى ألفيّةِ ابن مالك، دار الفكر للطباعةِ والنشرِ والتوزيعِ، بيروت-لبنان، (د.ط)، (د. ت).

- أنيس، إبراهيم، من أسرارِ العربيّة، مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة، ط3، 1966م.

- البخاريّ (256هـ)، أبو عبد الله بن إسماعيل ابن إبراهيم، صحيح البخاريّ، اعتنى به: أبو صهيب الكرميّ، بيت الأفكار الدوليّة للنشر والتوزيع، (د.ط)، 1998م.

- البلاديّ، عاتق بن غيث، معجم قبائل الحجاز، دار مكّة للطباعةِ والنشر والتوزيع، مكّة المكرّمة، ط2، 1983م.

- الجراحيّ (ت 1162هـ)، الشيخ إسماعيل بن محمّد، كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديثِ على ألسنةِ الناس، العجلونيّ دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، ط2، 1351ه.

- حسّان، تمّام، الأصول دراسة إبستيمولوجيّة للفكرِ اللغويّ عند العرب النحو- فقه اللغة- البلاغة، ط1، الناشر: عالم الكتب، القاهرة، 2000م.

- حسّان، تمّام، اللغة بين المعياريّةِ والوصفيّة، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 2000م.

- د. رمضان عبد التوّاب، فصول في فقه العربيّة، مكتبة الخانجيّ للطباعةِ والنشر والتوزيع، القاهرة، ط6، 1999م.

- ذو الرمة (117هـ)، ديوان ذي الرمّة، قدّم له، وشرحه: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، ط1، 1995م.

- الرافعيّ، مصطفى صادق، تاريخ آداب العرب مؤسّسة هنداويّ، (د.ط)، 2013م.

- السرطاويّ، د. عمران بن أحمد، القراءة- مفهومها- مهارتها- تدريسها- تقويمها، ود. فؤاد محمود رواش، (د. ن)، ط1، 2016م.

- سيبويه (ت 180هـ)، كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق، وشرح: عبد السلام محمّد هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، (د.ت).

- السيّد، عبد الرحمن، مدرسة البصرة النحويّة نشأتها وتطوّرها، دار المعارف، مصر، ط1، د.ت.

- السيوطيّ (ت 911هـ)، جلال الدين، الاقتراح في أصولِ النَّحو، ضبَّطه، وعلَّق عليه: عبد الحكيم عطيَّة، راجعه، وقدَّم له: علاء الدين عطيَّة، دار البيروتيّ، ط2، 2006م.

- السيوطيّ (ت 911هـ)، جلال الدين، همع الهوامع في شرحِ جمع الجوامع، تحقيق، وشرح: د. عبد العال سالم مكرم، مؤسّسة الرسالة للطباعةِ والنشرِ والتوزيعِ، بيروت، (د.ط)، 1992م.

- السيوطيّ (ت 911هـ)، عبد الرحمن جلال الدين، المزهر في علومِ اللغة وأنواعها، شرحه، وضبطه، وصحّحه، عنون موضوعاته، وعلّق حواشيه: محمّد أحمد جاد المولى بك، وعلي محمّد النجاويّ، ومحمّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريّة، صيدا- بيروت، (د.ط)، 1986م.

- الصبيحيّ، محمّد الأخضر، مدخل إلى علم النصّ ومجالات تطبيقه، الدار العربيَّة للعلومِ ناشرون- منشورات الاختلاف، د. ط، د. ت.

- الطبريّ (ت 310هـ)، أبو جعفر محمّد بن جرير، تفسير الطبريّ جامع البيان عن تأويلِ آي القرآن، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركيّ، هجر للطباعةِ والنشرِ والإعلانِ، ط1، 2001م.

- العجّاج (ت145هـ)، ديوان العجّاج، رواية عبد الملك بن قريب الأصمعيّ (ت 216هـ)، تحقيق: د. عزّة حسن، دار الشرق العربيّ، بيروت- لبنان، (د.ط)، 1995م.

- عفيفي، أحمد، نحو النصّ اتّجاه جديد في الدرسِ النحويّ، مكتبة زهراء الشرف، القاهرة، ط1، 2001م.

- بوقانون، عيسى، نقد الفكر النحويّ عند مهدي المخزوميّ قراءة في المنهجِ، جامعة الجزائر، الجزائر، 1996-1997م.

- الفراهيديّ (ت 175هـ)، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد، العين، ترتيب، تحقيق: د. عبد الحميد هنداويّ، دار الكتب العلميّة، بيروت-لبنان، ط1، 2003م.

- قباوة، فخر الدين، التحليل النحويّ أصوله وأدلّته، الشركة المصريّة العالميّة للنشر، القاهرة، ط1، 2002م.

- المتنبّيّ (ت 354هـ)، ديوان المتنبّيّ، دار بيروت للطباعةِ والنشرِ، بيروت، (د.ط)، 1983م.

- الميدانيّ (ت 518هـ)، أبو الفضل أحمد بن محمّد بن إبراهيم النيسابوريّ، مجمع الأمثال، تحقيق: محمّد محيّ الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت-لبنان، (د.ط)، (د.ت).

- ناظر الجيش (ت 778هـ)، محبّ الدين محمّد بن يوسف بن أحمد، شرح التسهيل المسمّى تمهيد القواعد بشرحِ تسهيل الفوائد، دراسة، وتحقيق: د. علي محمّد فاخر، ود. جابر محمّد البراجة، ود. إبراهيم جمعة العجميّ، وغيرهم، دار السلام للطباعةِ، والنشرِ، والتوزيعِ، والترجمة، القاهرة- مصر، ط1، 2007م.

- نخبة من اللغويين بمجمعِ اللغة العربية، معجم الوسيط، مجمع اللغة العربيّة، القاهرة، ط2، 1972م.

2- الرسائل، والأطاريح:

- الحربيّ، نورة ناهر ضيف الله، الشذوذ في الشاهدِ الشعريّ بين الدلالةِ والاستعمال: شواهد سيبويه نموذجًا، جامعة الملك عبد العزيز، جدة- المملكة العربيّة السعوديّة، 1432ه. (رسالة ماجستير).

3- المجلّات:

- حميد، ضياء حسين، الإشكاليّات النسقيّة للشخصيّةِ النحويّة: دراسة تحليليّة، أوراق لسانيّة، المجلّد: 2، العدد: 5، 2022م.

- حميد، ضياء حسين، التقعيد النحويّ، ومعياريّة الكم والزمن بين جوازِ التركيب وصحّة القاعدة، مجلّة نسق، المجلّد: 41، العدد: 2، 2014م.

- سلمان، عدنان محمّد، الاستقراء في النحو، مجلّة مجمع العلميّ العراقيّ، المجلّد: 35، العدد: 3، 1984م.

4- الروابط الإلكترونيّ:

- ستار شمس: بحث عن القراءة وأنواعها: https://www.starshams.com/2022/06/blog-post-22.html